العلاقات العُمانية ـ السعودية: إيران ثمّ سورية

■ عامر نعيم الياس*

عام 1981، أُسّس مجلس التعاون الخليجي وضمّ السعودية والكويت وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، في لحظة كان الهدف الأساس منها احتواء تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980–1988) على السلالات الحاكمة في الخليج، وبحكم النفوذ السعودي سياسياً واقتصادياً والثقل الديمغرافي إلى جانب المساحة الجغرافية الواسعة، كان مقرّ مجلس التعاون في الرياض، وكانت قيادته على الدوام سعودية. وفي سياق فهم طبيعة العلاقات بين دول المجلس، لا بدّ من دراسة علاقة كل دولة من دول المجلس بالسعودية. وفي هذا الإطار تبرز العلاقة الأكثر استقلالية والتباساً بين سلطنة عُمان تحت حكم السلطان قابوس بن سعيد منذ عام 1970، ومملكة آل سعود، لتؤسّس لأكثر العلاقات ندّية بين الدول المؤلفة للمجلس. فالسلطنة التي تدين بالمذهب «الأباضي» في غالبيتها، وهو مذهب خارجٌ عن المذهبين السنّي والشيعي، تعتمد سياسة توصف بالحيادية ليست كذلك بالمعنى الحرفي للكلمة. فالمملكة السعودية دعمت في منتصف ستينات القرن الماضي وأوائل السبعينات «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان» التي اتخذت من مدينة ظفار العُمانية مسرحاً لعملياتها. وثارت آنذاك على والد السلطان قابوس. ومنذ وصول قابوس إلى الحكم منذ أربعة عقود، اعتمدت السلطنة سياسة مستقلّة ومتعدّدة الأقطاب مفترقة بذلك عن باقي دول مجلس التعاون. ولعلّ علاقتها مع إيران هي الأساس في تفسير الدور الذي ارتضته السلطنة لنفسها. فالقرب والبعد عن السياسة السعودية والخليجية عموماً تجاه إيران، هو الذي يحدّد مستوى الاستقلالية عن القرار السعودي، فمنذ الحرب العراقية ـ الإيرانية اعتمدت مسقط الحياد في الحرب واستضافت في نهايتها مفاوضات سرّية بين الدولتين العراقية والإيرانية آنذاك، كما واجهت جارتها السعودية نهاية عام 2013 وعارضت مشروعها لتوحيد دول مجلس التعاون الخليجي، واصفةً المشروع بأنه محاولة «للهيمنة السعودية على الخليج».

وفي ذروة عداء السعودية لإيران ومنظومة المقاومة، ومحاولة الرياض تخريب المفاوضات الأميركية ـ الإيرانية، استضافت مسقط خلال عامَي 2013 و2014 جولات من المفاوضات والوساطات السرّية بين واشنطن وطهران، ضاربةً عرض الحائط الفيتو السعودي على أيّ اتصال مع الدولة الإيرانية. ومن البديهي أن السياسة المستقلة والبنّاءة في العلاقات بين طهران ومسقط ستنعكس على حلفاء إيران في المنطقة. هنا يبرز الرفض العُماني للتدخل العسكري المباشر في اليمن تحت ستارة قوات «درع الخليج»، ويبرز الموقف الحيادي من سورية على قاعدة الالتزام بالسياسة الخليجية العامة بالملف السوري، من دون قطع العلاقات نهائياً مع دمشق. وكما جرى في ذروة التفاوض الأميركي ـ الإيراني، التقطت عُمان الفرصة الجديدة المتاحة ودعت وزير الخارجية السوري وليد المعلّم لزيارتها رسمياً في خطوة تشكل كسراً للمقاطعة الخليجية العربية على الدولة السورية، التي لم يلتق أيٌّ من مسؤوليها مسؤولاً عربياً منذ أربع سنوات. الأمر الذي يشير إلى أن المناخ العام الذي بات في المنطقة بعد الاتفاق النووي الإيراني، مناخ تسويات ومبادرات من الممكن أن تؤسّس لحلّ الملفات العالقة بين الدول الكبرى والمحاور الإقليمية المتواجهة.

تملك كل دولة في مجلس التعاون نظاماً مختلفاً للحكم عن غيره على رغم الطابع المميز لحكم العائلات الحاكمة في كافة الدول. وبالتالي، تملك مقاربتها السياسية المختلفة في محيطها الجيوسياسي. فهل تشجّع الخطوة العُمانية باقي دول مجلس التعاون لتأمين أرضية للتراجع السعودي؟

* كاتب ومترجم سوري

«نيو سويس» في مواجهة «نيو بنما»!

سلّطت صحف غربية عدّة الأضواء على الحدث الهام الذي شهدته مصر مؤخراً، والمتمثل بافتتاح قناة السويس الجديدة، بتمويل من الشعب المصري ذاته.

وفي هذا الصدد، قارنت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بين قناة السويس ومنافستها الرئيسة في العالم، قناة بنما، التي تصل بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، مشيرة في رسم توضيحيّ إلى أن القناة المصرية تستوعب 8 في المئة من حركة التجارة العالمية التي تمر عبر البحر، مقارنة بـ2 في المئة لبنما. ونقلت الصحيفة عن ديرك فيسر، مستشار النقل البحري لدى مجموعة «دينامار بي في» الهولندية، إن الهدف الرئيس من مشروع حفر قناة جديدة أو ما يسمى توسيع قناة السويس، هو درء المنافسة القادمة من قناة بنما حول تجارة الصين والولايات المتحدة، والتي يجري توسيعها حالياً، حيث من المقرر افتتاحها السنة المقبلة. وأضاف أن المشروع يعدّ تدبيراً دفاعياً ضدّ بنما، مؤكداً أن قناة السويس ستظل البديل الوحيد الجذاب للتجارة بين جنوب الصين والولايات المتحدة إذا لم ترتفع الرسوم كثيراً.

وفي سياق متصل، نقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن مصدر دبلوماسي قوله إن مصر والسعودية مستعدتان لأيّ شيء من أجل الحصول على حاملتَي مروحيات من نوع «ميسترال». فالملك السعودي سلمان يريد إنشاء أسطول قويّ في مصر يستطيع أن يصبح قوة إقليمية في البحرين الأحمر والمتوسط. ولفت المصدر الدبلوماسي إلى أن عدة دول في الشرق الأوسط ترغب بتعزيز قواتها البحرية المسلحة، أعربت عن اهتمامها بحاملة المروحيات «ميسترال»، فهذا النوع من الأسلحة أثبت فاعليته. علماً أنّ الكرملين أعلن الأربعاء الماضي أن الرئيسين الروسي والفرنسي قرّرا خلال اتصال هاتفي بينهما، إنهاء عقد كانت فرنسا تلتزم بموجبه بتوريد حاملة المروحيات من نوع «ميسترال» إلى روسيا.

WSJ

«وول ستريت جورنال» قناة السويس الجديدة تدبير دفاعيّ ضدّ «بنما» الجاري توسيعها

قارنت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بين قناة السويس ومنافستها الرئيسة في العالم، قناة بنما، التي تصل بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، مشيرة في رسم توضيحيّ إلى أن القناة المصرية تستوعب 8 في المئة من حركة التجارة العالمية التي تمر عبر البحر، مقارنة بـ2 في المئة لبنما.

وأشارت الصحيفة في تقرير إلى الاحتفال بافتتاح قناة السويس الجديدة، وقالت إن 17.148 سفينة شحن بإجمالي 963 مليون طن حاويات مرت عبر قناة السويس في 2014، وفي المقابل مرت 13.482 سفينة بـ327 مليون طن حاويات في قناة بنما خلال السنة نفسها.

على رغم التحدّيات، تحقق مصر إنجازاً، وتقول إنه على رغم كلّ التحديات الاقتصادية والأمنية التي واجهت الرئيس عبد الفتاح السيسي، فإن افتتاح مشروع قناة السويس الجديدة يمثل إنجازاً كبيراً لمصر، لا سيما بالنظر إلى المدة التي تم الانتهاء خلالها من المشروع.

وقالت المهندسة جولييت شفيق إن المشروع أعاد بالفعل هيبة مصر على الصعيد العالمي، وأضافت: لقد تبين للعالم أن المصريين عندما يريدون أمراً فإنهم يحققونه.

ومُوّل المشروع بالكامل، البالغ تكلفته 8.2 مليار دولار، من أموال المصريين خلال 8 أيام من خلال بيع شهادات استثمار باسم قناة السويس.

وإلى جانب عائد الشهادات، فإن مصريينَ كثيرين تحمّسوا لشراء السندات مع وعود الحكومة بزيادة دخل قناة السويس وتوفير فرص العمل وخططها لاستخدام المشروع باعتباره مركزاً لتأسيس منطقة صناعية ومركزاً لوجيستياً يدرّ مليارات الاستثمارات.

وتقول الصحيفة، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي يأمل أن يعمل هذا المشروع الطموح على حشد المصريين وتوحيدهم وراء الحكومة للتغلب على الانقسامات العميقة في البلاد. وبحسب توقعات الحكومة، فإن عدد سفن الشحن المارة عبر قناة السويس سيزيد إلى 97 في 2023، مقارنة بـ47 حالياً، لتتضاعف إيرادات القناة إلى 13.2 مليار دولار مقارنة بـ5.3 مليار الآن.

وقال ديرك فيسر، مستشار النقل البحري لدى مجموعة «دينامار بي في» الهولندية، إن الهدف الرئيس من مشروع حفر قناة جديدة أو ما يسمى توسيع قناة السويس، هو درء المنافسة القادمة من قناة بنما حول تجارة الصين والولايات المتحدة، والتي يجري توسيعها حالياً، حيث من المقرر افتتاحها السنة المقبلة.

وأضاف أن المشروع يعدّ تدبيراً دفاعياً ضدّ بنما، مؤكداً أن قناة السويس ستظل البديل الوحيد الجذاب للتجارة بين جنوب الصين والولايات المتحدة إذا لم ترتفع الرسوم كثيراً.

وأشار إلى أن مشروع توسيع القناة يعزّز مكانة الرئيس عبد الفتاح السيسي. ومع ذلك يرى بعض الخبراء أن التوقعات مبالغ فيها بالنظر إلى ركود حجم التجارة العالمية، في السنوات الأخيرة. وقال نيل ديفسون، المحلل الكبير في شركة «دروري للنقل البحري»، إن التجارة بين آسيا وأوروبا، لا حجم قناة السويس أو عمقها، هي ما سيحدّد حجم حركة المرور في القناة. وأضاف ديفيدسون: سيكون هناك نمو، لكن نمو حجم إيرادات قناة السويس إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف خلال ثماني سنوات يظل سؤالاً مفتوحاً. وأوضح أن الرحلات الأسبوعية على خطوط الشحن بين آسيا وشمال أوروبا وآسيا والبحر المتوسط تراجعت منذ الربع الأول من عام 2013، على رغم زيادة عدد حاويات الشحن.

ومع ذلك، فإنه يؤكد أن مشروع توسيع قناة السويس سيقلل أوقات الانتظار من خلال السماح للسفن المتجهة شمالاً وجنوباً بالمرور عبر القناة في وقت واحد، ثمّ الحدّ من وقت الانتظار والسماح لناقلات المحيط بتوفير بعض النفقات الخاصة بالوقود وتكاليف التشغيل الأخرى.

ABC

«إي بي سي»: قناة السويس الجديدة ضربة للإخوان المسلمين والإرهاب

قالت صحيفة «إي بي سي» الإسبانية تحت عنوان «مصر تحتفل بمشروع قناة السويس وسط التهديدات الإرهابية»، إن القناة الجديدة تعتبر ضربة قوية للإخوان المسلمين تلك الجماعة الإرهابية التي أصبحت تتعاون مع «داعش» لتهديد استقرار مصر في الآونة الأخيرة، خصوصاً في شبه جزيرة سيناء.

وقالت الصحيفة إن مصر استضافت عدداً من الدول العربية والأجنبية للاحتفال بقناة السويس الجديدة، ما جعل العالم بأجمعه يشارك الدولة العربية افتتاح ذلك المشروع. وأشارت الصحيفة إلى أن وزارتي الداخلية والدفاع شدّدتا الأمن والإجراءات الأمنية ونشرتا أكثر من 220 ألفاً من رجال الشرطة والجيش.

Le Monde

«لوموند»: مصر والسعودية تسعيان لشراء «ميسترال»

نقلت صحيفة «لوموند» الفرنسية في عددها الصادر أمس، عن مصدر دبلوماسي قوله إن مصر والسعودية مستعدتان لأيّ شيء من أجل الحصول على حاملتَي «ميسترال». فالملك السعودي سلمان يريد إنشاء أسطول قوي في مصر يستطيع أن يصبح قوة إقليمية في البحرين الأحمر والمتوسط.

وكانت السعودية ومصر قد أبرمتا في 30 تموز الماضي اتفاقاً للتعاون في المجالين الاقتصادي والدفاعي، ما يمثل بحدّ ذاته مرحلة جديدة في تعزيز «الوحدة العربية»، بحسب وصف الدورية الفرنسية.

ولفت المصدر الدبلوماسي إلى أن عدة دول في الشرق الأوسط ترغب بتعزيز قواتها البحرية المسلحة، أعربت عن اهتمامها بحاملة المروحيات «ميسترال»، فهذا النوع من الأسلحة أثبت فاعليته.

وكانت صحيفة «لوباريزيان» الفرنسية قد أفادت في وقت سابق بأن كندا والبرازيل والهند قد تكون من بين المشترين المحتملين للحاملة.

وأعلن الكرملين الأربعاء الماضي أن الرئيسين الروسي والفرنسي قرّرا خلال اتصال هاتفي بينهما، إنهاء عقد كانت فرنسا تلتزم بموجبه بتوريد حاملة المروحيات من نوع «ميسترال» إلى روسيا.

وأضاف الكرملين في بيان أنه خلال مفاوضات أجريت في أجواء ودّية تتميز بها تقليدياً العلاقات الروسية ـ الفرنسية، توصل الطرفان إلى اتفاق في شأن تعويضات تتعلّق بالصفقة، سترد بموجبه فرنسا جميع المبالغ التي حصلت عليها من روسيا، إضافة إلى ردّها الأجهزة والمواد التي أرسلتها روسيا من أجل بناء سفينتين من هذا الطراز.

وذكرت الرئاسة الروسية أن فرنسا قد حوّلت بالفعل هذه الأموال، وبعد ردّ المعدّات ستؤول إليها الملكية، وسيصبح بوسعها حق التصرّف بالسفينتين.

وفي حزيران عام 2011 وقّعت روسيا وفرنسا عقداً بقيمة 1.12 مليار يورو لبناء سفينتين من نوع «ميسترال» لمصلحة البحرية الروسية، وتم إدخال إحدى السفينتين، واسمها «فلاديفوستوك»، في المياه بحوض بنائها في فرنسا في تشرين أول عام 2013 على أن تسلّم لروسيا في تشرين الثاني من السنة نفسها، غير أن باريس علّقت تسليمها في اللحظة الأخيرة مبرّرة قرارها بتطوّرات الأزمة الأوكرانية. أما السفينة الثانية واسمها «سيفاستوبول»، فكان من المقرّر تسليمها للبحرية الروسية في النصف الأول من السنة الحالية، لكن فرنسا علّقت تسليمها للدواعي نفسها.

The Washington Post

«واشنطن بوست»: الشرطة الأميركية تقتل شاباً أبيض

تساءل عدد من الصحف الأميركية عن سبب صمت الأميركيين إزاء مقتل شاب أبيض أعزل على يد الشرطة الأميركية، بينما تقوم الدنيا ولا تقعد عند حدوث الأمر نفسه مع أميركي أسود. وقالت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية إن زاكاري هاموند قُتل مؤخراً برصاص الشرطة في ولاية كارولينا الجنوبية، أثناء كمين لقوات مكافحة المخدّرات، وإن الشاب كان جالساً مع صديقته توري مورتون في السيارة في موقف لأحد مطاعم سلسلة «هارديز» الأميركية.

حاولت القوة القبض على مورتون المشتبه فيها بأنها تروّج الحشيشة، وعندما حاول هاموند الهرب، أطلقت القوة باتجاهه رصاصتين أرديتاه قتيلاً، وألقي القبض على صديقته بتهمة حيازة الحشيشة، ولم يوجد في حوزتها سوى عشرة غرامات وهي ليست كمية كافية لاتهام الشخص بالاتجار بحسب القانون.

ونقلت الصحيفة عن عائلة هاموند تساؤلها باستغراب: «أين الغضب؟»، بينما قال محامي العائلة إنه على يقين بأن العرق عامل حاسم في تحريك الغضب الشعبي في أميركا. يذكر أن الولايات المتحدة شهدت غضباً شعبياً عارماً في عدة مناسبات في الفترة الماضية. منها احتجاج على مقتل شاب أسود على يد الشرطة في مدينة فرغسون، وحادث مشابه في مدينة كليفلاند، وأخيراً حادث مقتل عدد من المصلين السود في كنيسة في مدينة شارلستون.

وأشارت الصحيفة إلى أن تقرير الشرطة عن حادث مقتل هاموند لم يتضمن جميع التفاصيل، وصنّف جزء من التقرير على أنه «سرّي»، وبالتالي لا أحد يعلم ما يحتويه. وقالت الصحيفة إنها حصلت على معلومات إحصائية تثبت أن السود يمثلون 25 في المئة فقط من مجموع الأشخاص الذين يُقتلون على يد قوات الشرطة في الولايات المتحدة، لكنها لمّحت أيضاً إلى أنه يجب ألا ننسى أن نسبة السكان السود في البلاد لا تتجاوز 13 في المئة.

ويدّعي الشرطي الذي قتل هاموند أن الأخير كان يقود السيارة باتجاهه مباشرة، فاضطر لإطلاق رصاصتين أنهتا حياته، إلا أن تقرير التشريح الصادر من الطبّ العدلي لم يحدّد من أيّ زاوية واتجاه أطلقت الرصاصات، وبالتالي من الصعب تصديق الشرطي أو تكذيبه.

ودفع ذلك عائلة هاموند إلى القيام بتشريح جثة الابن في القطاع الخاص، وأعلنت العائلة أن التشريح أثبت كذب الضابط، إذ إن الرصاصتين أطلقتا من الخلف لا من الأمام، وإن الرصاصة الثانية كانت الرصاصة القاتلة إذ اخترقت جسد هاموند من ظهره وأحدثت ثقباً في الرئة والقلب.

أما صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، فتناولت موضوع هاموند ونسبت إلى محللين قولهم إن أسباب عدم انطلاق موجة احتجاجات على مستوى الأمة ليس لأنه أبيض، وإن الأمر ينطوي على أكثر من ذلك.

وذكّرت الصحيفة بمقتل الشاب الأسود صاموئيل دوبوس في مدينة سينسيناتي الأميركية قبل عشرة أيام فقط من حادث هاموند، والذي ادّعى فيه الشرطي الذي أطلق الرصاص أن دوبوس حاول دهسه.

وأشارت الصحيفة إلى أن كلاً من الشرطيين المتورطين في الحادثتين برّر إطلاقه النار بمحاولته إنقاذ نفسه من استهداف المشتبه فيه له بسيارته، لكن رواية الشرطيين في هاتين الحادثتين لم تكونا متماسكتين ووجد فيهما ثغرات عدّة.

ويدور على منصّات التواصل الاجتماعي نقاش حاد عن سبب قلة الاهتمام بحادث هاموند، حتى من وسم «حياة الجميع مهمة» الذي اتهم بأنه ابتكر لتشتيت الانتباه عن وسم «حياة السود مهمة»، الذي يهدف للمساواة بين السود والبيض في النظام الجنائي الأميركي. وأثارت الصحيفة وجهات نظر محللين يرون أن اختصار حوادث القتل على يد الشرطة بعنصر العرق، يعتبر تبسيطاً وتسطيحاً للقضية التي يجب أن تركز على شكل العلاقة الواجبة بين المواطن والشرطي.

ونقلت الصحيفة عن ميرديث كلارك، أستاذة الصحافة في كلّية ميبورن في جامعة نورث تكساس، قولها: ما أسمعه من الناس ليس موضوع العرق فحسب، الأمر يتعلق بمسؤولية عناصر قوات الشرطة عن أفعالهم، إنها قضية شفافية. إنها قضية فهم طريقة عمل الشرطة في التجمعات السكانية وما هي حقوق المواطن العادي وما يحق له فعله من عدمه عندما يحتك بعناصر الشرطة.

تقرير

حرب باردة في منطقة القطب الشمالي

نشرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية مقالاً عنوانه «حرب باردة في منطقة القطب الشمالي» أشارت فيه إلى الصراع الدائر بين موسكو وواشنطن على توسيع النفوذ في تلك المنطقة الواعدة اقتصادياً.

وجاء في المقال أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طرح أمام قائد الأسطول الشمالي الروسي مهمة تعزيز إجراءات الدفاع في المسارات القطبية كلها. فيما تشدّدت بيانات عدوانية صادرة عن حلف الناتو والولايات المتحدة إزاء روسيا، إذ أعلن أمس قائد قوات حرس السواحل الأميركية الأميرال بول زوكونفت أن موسكو تقوم بعسكرة منطقة القطب الشمالي، ما يحثّ واشنطن، بحسب قوله، على اتخاذ إجراءات جوابية.

ويدور الحديث هنا بصورة خاصة حول بناء أسطول أميركي من كاسحات الجليد القادرة على أداء مهام عسكرية. وفي الوقت نفسه، فإن قائد قوات حلف الناتو في أوروبا فيليب بريدلاف دعا دول المنطقة أثناء زيارته هلسنكي، إلى فحص جاهزيتها آخذاً بالحسبان المخاطر الصادرة عن روسيا.

وكانت مثل هذه الأقوال والإعلانات تطلق في وقت سابق أيضاً. بينما لا تُخفي وزارة الدفاع الروسية مخططاتها الرامية إلى تعزيز مساراتها القطبية وبنيتها التحتية العسكرية، علماً أن إمكانات البنتاغون وغيره من الجيوش والأساطيل للدول الأعضاء في الناتو تتفوق موضوعياً على القدرة القتالية للقوات الروسية المرابطة في منطقة القطب الشمالي.

وكان قائد الأسطول الشمالي الروسي فلاديمير كوروليوف قد أعلن السبت الماضي قائلاً: قمنا بتعزيز قدرة أسطولنا وقواتنا الساحلية على امتداد حدودنا الشمالية، بدءاً من جزر «أرض فرانسوا يوسيف» وانتهاءً بجزر «نوفوسيبيرسك»، وذلك بفضل دخول الغوّاصات من مشروعَي «بوري» و«ياسن» في حوزة الأسطول الحربي الروسي وتوسيع إمكانات الإمداد والتموين لسفن الأسطول وقواته. وتستمر عملية تشكيل البنية التحتية المتفرّعة في الجزر القطبية، الأمر الذي يُخيف بالطبع حلف شمال الأطلسي، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة، التي لديها مصالح استراتيجية عسكرية في هذه المنطقة.

وكانت روسيا قد رفعت مؤخراً طلباً جديداً إلى لجنة الأمم المتحدة بتوسيع حدود جرفها القاري على حساب ضمّ أرخبيل «لومونوسوف» تحت المائي وغيره من مناطق قعر المحيط المتجمد الشمالي.

ومن المعروف أن الوفد الأميركي في الأمم المتحدة منع لجنتها من النظر في الطلب الروسي المماثل الذي قدمته روسيا عام 2001.

وهناك سبب آخر للقلق الأميركي من ارتفاع النشاط الروسي في منطقة القطب الشمالي. وهو سبب اقتصادي بحت ينحصر في الحؤول دون سيطرة روسيا على الطريق الشمالي البحري من آسيا إلى أوروبا الذي يعتبر أقصر طريق بحري للسفن التجارية القادمة من الصين واليابان وكوريا إلى البلدان الأوروبية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى جعل هذا الطريق طريقاً دولياً وإخراجه من تحت السيطرة الروسية، علماً أن الثلوج في منطقة القطب الشمالي، تحت تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية، صارت في الآونة الأخيرة تذوب بسرعة هائلة وتفسح مجالات واسعة للملاحة البحرية.

غواصة من مشروع «بوري»

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

ريبلين: حلّ الدولتين غير قابل للتطبيق... والفسطينيون لن يقبلوا به

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية أنّ الرئيس «الإسرائيلي» رؤوفين ريبلين، قال إنّ حل الدولتين غير قابل للتطبيق، وإن الفلسطينيين لن يقبلوا به لأنه يُرسّخ وجود دولة عظمى هي «إسرائيل»، مقابل حكم ذاتيّ منقوص للفلسطينيين. وأضاف ريبلين أنه يؤيّد ضمّ الضفة الغربية إلى «إسرائيل»، وإعطاء قسم من الفلسطينيين الجنسية «الإسرائيلية».

ورأى ريبلين أن «الإسرائيليين» والفلسطينيين خُلقوا ليعيشوا معاً، معتبراً ان ذلك سيضع حدّاً لما سمّاه «المأساة اليهودية – الإسلامية»، أو «الإسرائيلية – الفلسطينية»، مشيراً إلى انه ليس متأكداً من أن دولة ثنائية القومية كفيلة بتجسيد تعريف «إسرائيل» دولة يهودية.

وأشار ريبلين إلى أن «الكنيست» بإمكانه الموافقة على حلّ الدولتين، لكن الفلسطينيين لن يوافقوا عليه أبداً. كما استبعد أن يوافق الفلسطينيون أن يكون لدى «إسرائيل» مطار مثل مطار «بن غوريون»، وطائرات «أف 15» و«أف 16»، و«أف 35»، بينما يكتفون هم فقط بمطار «الدهانية» في غزة.

الاتفاق النووي مع إيران لا يمنعها من تطوير قدرات نووية

نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصدر سياسي «إسرائيلي» قوله، إن الرئيس الأميركي باراك أوباما، محقّ حين يقول إنّ «إسرائيل» التي تملك سلاحاً نووياً أخطر بكثير من إيران، التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، غير ان الاتفاق يمنح إيران القدرة على تطوير سلاح نووي، فضلاً عن مئات مليارات الدولارات التي تستطيع بفضلها تمويل هجمات إرهابية.

وأضاف المصدر أنّ الوعود التي قطعها أوباما في خطابه، لا تستند إلى شيء مؤكّد، كما أن ادّعاءه بأن إيران لن تتمكن من إخفاء برنامج نووي عسكري، لا يصمد أمام اختبار الواقع. وقال إن إيران نجحت في الاثقال على الأسرة الدولية، وبناء منشآت نووية سرّية في «نتناز» و«قم». واعتبر المصدر أن الرهان على المواثيق الدولية، يشبه الرهان على حائط يوشك على الانهيار.

وشدّد المصدر على أن «إسرائيل» لا تشكك بصدق الرئيس أوباما، لكنها تختلف معه في موقفه. وأضاف أن الرئيس الاميركي مخطئ، لأن الاتفاق لا يمنع الحرب، بل يقرّبها، كونه يعطي إيران شرعية دولية لبناء بنية تحتية لإنتاج ترسانة من القنابل النووية، ولأنه يموّل آلة الارهاب والعدوان بمئات مليارات الدولارات.

وأشار المصدر إلى ما اعتبرها الآثار الهدامة للاتفاق، الناجمة عن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، قائلاً إن الضائقة الاقتصادية التي تمرّ بها طهران ساهمت في تقييد قدرتها على تطوير قدراتها التدميرية، في حين ستتمكن بعد رفع العقوبات من زيادة قدراتها التطويرية، بما يشكل تهديداً لـ«إسرائيل» والمنطقة والعالم. وأضاف المصدر أنّ الاتفاق لا يقطع الطريق أمام إيران نحو القنبلة النووية، بل العكس، يسمح لها بالتقدّم إلى القنبلة في مسارين، سواء التزمت بالاتفاق أم لم تلتزم به.

كاتس يرفض حديث أوباما عن إيجابيات في الاتفاق النووي مع إيران

ذكرت القناة العاشرة في التلفزيون العبري أنّ الوزير «الإسرائيلي» يسرائيل كاتس، أعلن رفضه ما جاء في كلمة الرئيس الأميركي باراك أوباما عن الإيجابيات التي تضمّنها الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى. ورأى أن «إسرائيل» هي الوحيدة في العالم التي تدعو إيران إلى إبادتها، ما يحتّم عليها الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية.

وجدّد كاتس الموقف «الإسرائيلي» الرسمي القائل ان الاتفاق النووي مع إيران لم يُنه قدرات إيران النووية، إنما يساهم في تعزيز موقع طهران.

هرتزوغ يدعو نتنياهو إلى الحوار مع أوباما

قال رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» يتسحاق هرتزوغ، إنه لا يحق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خوض صراع شخصيّ مباشر مع الرئيس الأميركي، إنما يتعين عليه أن يناقش أوباما في هذا الخصوص على انفراد، ومحاورته حول سبل تكوين جبهة عالمية وإقليمية واسعة لمواجهة إيران.

واعتبر هرتزوغ أن المواجهة العلنية بين نتنياهو وأوباما، لا تُرضي إلّا أعداء «إسرائيل».

تعزيز التنسيق الأمني بين السلطة و«إسرائيل»

قالت القناة الأولى في التلفزيون العبري، إن التنسيق الأمني بين أجهزة أمن السلطة الفلسطينية والجيش «الإسرائيلي»، عُزّز أكثر بعد جريمة حرق الرضيع الفلسطيني علي الدوابشة، على يد مستوطنين متطرّفين.

وأكد مراسل الشؤون العسكرية في القناة أمير بار شالوم، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية تبذل جهوداً كبيرة لمنع شنّ هجمات انتقامية، ردّاً على حرق الدوابشة. ونقل عن مصادر أمنية «إسرائيلية» قولها إن وتيرة التنسيق الأمني ارتفعت بشكل ملحوظ بعد حادثة إحراق الرضيع الدوابشة، بهدف إحباط أي هجوم قد تنفذه جهات فلسطينية. مشيراً إلى أن محاولة دهس ثلاثة جنود «إسرائيليين» منذ أيام، كانت عملاً فردياً لم يكن بإمكان السلطة الفلسطينية منع وقوعه.

تسريح ضباط «إسرائيليين» بسبب فشلهم خلال الحرب الأخيرة على غزة

ذكرت القناة السابعة في التلفزيون العبري، الناطقة باسم المستوطنين، أن قيادة الجيش «الإسرائيلي» سرّحت سرّاً، عدداً من ضباط قيادة المنطقة الجنوبية، على خلفية إخفاقهم خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، الصيف الماضي. والهزائم التي منيت بها ألوية النخبة خلال العمليات الالتفافية التي حاول الجيش «الإسرائيلي» القيام بها أثناء الحرب.

ونقلت القناة عن مصادر عسكرية لم تكشف عن هويتها قولها، إن عدداً من الضباط الذين قادوا ألوية من قوات النخبة، فشلوا في التصدّي لعمليات التفافية نفذّها مقاتلو الفصائل الفلسطينية خلف خطوط القوات «الإسرائيلية». وأشارت القناة إلى أن رئاسة الأركان «الإسرائيلية»، شكّلت لواء نخبة بديلاً يُرمز إليه بالرقم (188) يقوده الجنرال نير بن ديفيد، بهدف التصدي لأيّ عملية اختراق في أيّ حرب مقبلة.

إلى ذلك، اعترف سامي تورجمان، قائد المنطقة الجنوبية، خلال عملية تسلّم الجنرال نير بن ديفيد، مهامه كقائد للواء الجديد، أنه على رغم وجود عدد من الانجازات خلال الحرب على غزة، إلا أن الجيش دفع ثمناً باهظاً جداً.

من جهته، قال بن ديفيد، إن لواءه صُمّم ليكون مؤثراً كونه يضمّ ضباطاً من ذوي الكفاءة العالية، ويملك أسلحة جديدة، بما لا يسمح لأيّ جهة أن تباغته من الخلف وتمنعه من تحقيق أهدافه.